الغلاف

حاوره العميد منير عقيقي وداود رمال

في أول حديث كمدير عام للأمن العام بالإنابة

العميد البيسري: ننفّذ القرار السياسي ولا نتدخّل فيه وسأحافظ على الموجود

من اصعب الاختبارات ان توكل الى شخصية ما في خضم الازمات والانهيارات مسؤولية اساسية وحساسة تعنى بالامن القومي للبلد، وغالبا من يتجنب وربما يهرب الكثيرون من تحمل مسؤوليات كهذه حتى لا يوسموا بالفشل، بينما التحدي هو قبول هذا التحدي والخوض في التجربة ومواجهة الصعاب، والانجاز يكون بالحفاظ على المؤسسة لانه الابلال الحسن بعينه

قَبِلَ العميد الياس البيسري، الذي سبق ودَخل تجربة بذل الدماء الى حد الشهادة، التحدي وقبل المسؤولية بعدما تقاطعت سيرته وتضحياته مع ثقة جميع القيادات بشخصه، وتم تعيينه مديرا عام للامن العام بالانابة، بعدما كان شريكا فاعلا في السابق في وضع الخطط وتنفيذ المشاريع والارتقاء بالمؤسسة الى مصاف المؤسسات الامنية العالمية. وهو باشر بارادة صلبة ومن موقع المجرب مسؤولياته، تحت شعار الحفاظ على المؤسسة وعلى ما هو قائم، والتحلي بالارادة والصبر مع بذل كل الجهود لتأمين مقومات الاستمرارية للعسكريين، في انتظار ان تزول هذه الغمة عن لبنان.

"الامن العام" التقت العميد البيسري في حديث هو الاول له، شرح فيه الامور الاساسية التي يركز عليها من اجل ديمومة الخدمة الممتازة والحضور النوعي للمؤسسة.

■ تسلمتم المسؤولية على رأس المديرية في ظروف صعبة جدا يمر فيها الوطن، هل من خطة لديكم للعبور بهذه المرحلة على صعيد الامن العام من دون تراجع في الاداء؟

□ الوطن يمر في ظروف دقيقة جدا. المرحلة التي نعيشها غاية في الصعوبة، لكنها ليست صعبة فقط على المديرية العامة للامن العام، بل على جميع الاجهزة العسكرية والامنية والمؤسسات والادارات العامة، ولأن الامن العام من الاجهزة الخدماتية الاساسية وعلى تماس مباشر مع المواطنين والمقيمين، فاننا في المديرية نتأثر مباشرة بالوضع الاقتصادي والمالي المتدهور. هذا الوضع الصعب ينعكس على الاداء، خصوصا في ظل انخفاض قيمة الموازنات المرصودة كونها توضع بالليرة اللبنانية، وكون الدولار الاميركي ارتفع بنسبة 80 مرة متتالية، فان امكان اللحاق بهذا الارتفاع الصاروخي لسعر الدولار امر مستحيل، لذلك نعتمد حاليا على القدرة التشغيلية للمديرية وبالموازنة المرصودة، من دون التغيير بنوعية الخدمات. نحن مصرون على ابقاء الخدمات على حالها من الجودة، ونقوم بكل ما يلزم من اتصالات ولقاءات ووسائل من اجل الحفاظ على قدرتنا التشغيلية. هذا الامر اعتمدناه في جوازات السفر، ولدينا الكمية الكافية لتأمين حاجة المواطنين الى هذه الجوازات، كما ان مركز اصدار الوثائق البيومترية في حاجة الى صيانة دورية، وهذه الصيانة مكلفة ونسعى بكل الوسائل من اجل تأمينها. كذلك نعمل للسيطرة على موضوع الطاقة الكهربائية وتأمينها في كل المكاتب والدوائر والمراكز التي من دونها تتوقف كل الاجهزة المهمة والحساسة في المديرية، وذلك حتى نستمر في الحصول على النوعية الممتازة، ونعمل على توفير كل ما يلزم للحفاظ على المستوى الذي وصلت اليه المديرية لجهة تقديم الخدمات، علما ان هذا الامر ليس سهلا ولكننا حولناه الى تحد، وسنمنع ان يتحول الى امر مستحيل. اذا قسنا الامر الى وضع مؤسسات اخرى، فانها تعاني من تراجع الاداء وتأخذ وقتا لتأمين التمويل وتحصيل الجباية اللازمة. اما نحن فليس لدينا جباية ولا تمويل، لكن من خلال علاقاتنا نعمل على الحفاظ على مستوى جيد من خدمة المواطن ونوعية ممتازة من الخدمات التي نقدمها.

■ الازمة المالية والاقتصادية خانقة جدا انعكست على كل المؤسسات ومنها الامن العام، كيف ستواجهون هذه التحديات؟

□ هذه الازمة المالية تعاني منها كل المؤسسات ومنها الامن العام، وبالتالي هي ازمة عامة وليست خاصة. نتيجة الارتفاع الكبير في سعر صرف الدولار وتدني قيمة العملة اللبنانية، فان القدرة الشرائية انخفضت 80 مرة. حالنا كحال كل ادارات الدولة ومؤسساتها التي لا تزال تعتمد موازنات بالليرة اللبنانية وتدفع الرواتب بالليرة ايضا، وعلى الرغم من الزيادات على الرواتب الا انها لا زالت قاصرة عن تأمين الحد الادنى من مقومات العيش الكريم. يجب مقاربة موضوع الرواتب بشكل افضل حتى نستطيع الحفاظ على معنويات العسكريين وتوفير صيانة المعدات والتجهيزات التي من دونها تتوقف الخدمات، مع الحفاظ على وسائل النقل والتقديمات الاجتماعية، مع التأكيد على ان الازمة المالية انعكاسها السلبي ليس على الامن العام بشكل خاص، انما على كل قطاعات الدولة ومؤسساتها واداراتها، في حين ان القطاع الخاص ذهب في اتجاه

المدير العام للامن العام بالانابة العميد الياس البيسري يتحدث الى "الامن العام".

الدولرة بشكل معين، عبر دفع الرواتب قسم بالليرة وقسم بالدولار، بينما القطاع العام ومن ضمنه الاسلاك العسكرية والامنية ومنها الامن العام يتصدى كل بوسائله، وجميع الوسائل المتوافرة لدينا معرضة للخسارة في معرض التصدي لهذا الانعكاس السلبي للازمة علينا. لذلك نعمل على تطوير مواردنا الخاصة في سبيل النجاح في مواجهة هذه الازمة التي نأمل في ان يكون الفرج منها قريبا.

مصرون على ابقاء الخدمات على حالها من الجودة

نعمل على تطوير مواردنا لمواجهة الازمة

ننتظر فتح الاعتمادات لاطلاق مناقصة عالمية لطبع مليون جواز سفر جديد

■ هل من مشاكل تواجهونها في شأن السماح لعناصر الامن العام القيام بعمل آخر خارج اوقات الدوام الرسمي بسبب الضائقة المالية، خصوصا وان اسلاكا اخرى سمحت بذلك وتواجه مشاكل؟

□ نحن مجتمع هجين، ما يحصل مع غيرنا يحصل معنا. نعم هناك عسكريون يعملون خارج الخدمة الا ان نوعية العمل الذي يقومون به مختلفة، كون غالبية العسكريين من حملة الشهادات والاختصاصات العلمية والتقنية، ويتمتعون بخبرات مهمة تؤهلهم للعمل في مهن تتناسب مع علمهم وثقافتهم وخبراتهم، وتحديدا في المجالات الادارية والتكنولوجية، وهم يبذلون جهدا اضافيا من اجل سد جزء من الحاجات الملحة لعائلاتهم في ظل الظروف الصعبة جدا التي نمر بها.

■ هناك مساعدات نقدية بالعملة الصعبة وصلت الى مؤسسات عسكرية وامنية، هل من سعي الى ضم الامن العام الى هذه المساعدات بما يخفف الاعباء عن العسكريين نسبيا؟

□ نحن كمديرية عامة للامن العام لم نتلق حتى الان اي عرض من اي جهة ◄

لا ازمة تدوم ولا شدة تدوم.

◄ لتقديم مساعدات مالية كما حصل مع اسلاك اخرى، ولم اتلق شخصيا اي عرض بهذا الخصوص. الامن العام لم يحصل على مساعدات مالية، ونحصر طلباتنا بالمساعدات العينية وتحديدا الادوية على اختلافها، لاسيما ادوية الامراض المزمنة، بالاضافة الى امور تشغيلية نحتاجها في المديرية ويستفيد منها العسكر للقيام بالمهام الموكلة اليهم. اما الهبات النقدية او المساعدات النقدية للعسكريين، فاننا لم نحصل عليها ولم تعرض علينا. لذلك اخذنا هذا الامر على عاتقنا ومسؤولياتنا بحيث نؤمّن المستطاع من خلال الخدمات المدفوعة التي ننجزها، ونعمل بشتى السبل من اجل الحفاظ على معنويات العسكريين عبر تأمين ما نستطيع من دعم مالي وخدماتي تساعده على الصبر في مواجهة الازمة الخانقة، علما اننا مهما قدمنا من مساعدات مالية بالليرة اللبنانية، فانها لن تكون كافية بل تسد بعضا من الحاجات الملحة لدى العسكريين الى حين مرور العاصفة وعودة الامور الى طبيعتها وهدوئها.

> **سأعمل على تسليم المؤسسة الى من يأتي بعدي كما تسلمتها في احسن حال**

■ كون مهام الامن العام كبيرة ومتشعبة، الا ان الاولوية حاليا هي لتوفير الحاجات الاساسية للعسكريين وعائلاتهم من الطبابة والتعليم للقيام بهذه المهام، هل هذا الامر مؤمّن ولا خوف عليه؟

□ بالاضافة الى ما يتم تقديمه من منح تعليم، نحن على مستوى التعليم نساعد من خلال العلاقات الشخصية مع شخصيات قادرة تقدم مساعدات تعليمية لاولاد العسكريين في عدد من المدارس والثانويات والجامعات، ولدينا جدول بالاولويات لمن هم الاكثر حاجة للمساعدة، بحيث تكون الافضلية لمن يحتاج الى مساعدة كهذه من خلال دراسة وضع. اما على صعيد التجهيزات والطبابة، فنبذل جهدا ايضا لتأمين المساعدة من خلال اتفاقات نبرمها مع المستشفيات، لتوفير المستلزمات الطبية التي بات سعرها بالدولار الاميركي باقل كلفة ممكنة، وندفع نسبة كبيرة من القسم المتبقى بحيث يبقى على العسكري نسبة بسيطة يدفعها، على ان لا تؤثر هذه النسبة على راتب العسكري المتدني جدا.

■ سبق ان ابرمت المديرية العامة للامن العام مجموعة اتفاقات ثنائية مع جامعات لخفض الاقساط للعسكريين، هل لا تزال هذه الاتفاقات سارية؟

□ بكل تأكيد لا تزال سارية المفعول، وتستفيد المديرية منها بنسب مختلفة، بحيث تقدم نسبة تخفيضات على الاقساط بشكل متفاوت بين جامعة واخرى، وهذه التخفيضات يستفيد منها العسكريون وعائلاتهم، وهذه الاتفاقات محل متابعة دائمة من قبلنا ونسعى الى تطويرها حتى تصبح المساعدة اكبر.

■ حصل انفراج على صعيد ازمة جوازات السفر، هل من اجراءات استباقية لعدم تكرار الازمة مستقبلا؟

□ نحن نتعاطى مع ملف جوازات السفر باولوية مطلقة، وبمجرد ان بدأ الانفراج الحالي بعد وصول كمية كبيرة من هذه الجوازات تغطي الحاجة لفترة زمنية معقولة، سارعنا الى تحضير دفتر شروط فني واداري لطبع كميات جديدة، وارسلنا طلبا لتأمين الاعتمادات اللازمة لاطلاق مناقصة جديدة لمليون جواز سفر جديد، على تكون هذه المناقصة عالمية لاستدراك الحاجة المستقبلية، اذ بعد فترة معينة سنحتاج الى كميات اضافية، ونحن ننتظر تأمين الاعتماد ودفاتر الشروط جاهزة، وعلى استعداد لاطلاق المناقصة العالمية في اي وقت نتبلغ فيه رسميا بفتح الاعتماد.

■ انتم على رأس المديرية العامة للامن العام، المعروفة بادوارها المتعددة، هل يوجد توجهات معينة يقتضي اتباعها خصوصا على الصعيد السياسي؟

□ من ابرز مهامنا جمع المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن ليس لدينا القرار السياسي. نحن نضبط ونقيم الوضع استنادا الى المعلومات، ونساعد في انتظام الشأن العام، بحيث تسير الامور بشكل طبيعي من دون ان نتدخل مباشرة في الشأن العام. دورنا المساهمة بدعم الدولة ومؤسساتها، ونقوم بالاضاءة على الامور الايجابية والسلبية، ونقدم رأيا ايجابيا من خلال نوعية المعلومات التي تتجمع لدينا، من دون التدخل بالقرار السياسي. نحن ننفذ القرار السياسي ونخضع لسلطة مجلس الوزراء كما كل الاجهزة العسكرية والامنية.

■ ما هي نظرتكم الى الوضع الراهن، وهل لديكم انطباعات ايجابية ام ان الجو لا يزال يميل الى التشاؤم؟

□ انطباعي يشبه انطباع كل الناس، وعلى المسؤول ان يبث جوا ايجابيا يريح الاجواء، لأن هناك مبدأ في الحياة يقول "لا ازمة تدوم ولا شدة تدوم". علينا ان نكون متفائلين لأن هذا الشعب وهذا الوطن يستحقان الحياة في افضل الظروف والامكانات، ولبنان بشعبه قادر على النهوض مجددا ليأخذ مكانه المتقدم على صعيد العالم.

■ هل من كلمة اخيرة تؤشر الى المرحلة المقبلة؟

□ ما اود قوله ان همنا وعملنا سيتركزان على الحفاظ على ما هو قائم، وعلى ما تم انجازه في الفترة السابقة. لا نريد ان ننسب الى انفسنا انجازات لم نقم بها، لأن الانجاز الحقيقي في ظل الوضع الراهن هو الحفاظ على المؤسسة في حال جيدة لا بل ممتازة، حتى نسلمها لمن سيأتي بعدنا في احسن حال، لذلك نحرص على ان تكون ادارتنا لمؤسسة الامن العام بكثير من الدقة والامانة للحفاظ عليها بحيث يستمر العمل وتأدية الخدمات المطلوبة، والانجاز ان نحافظ على ما هو موجود حاليا.

.... وزار الرئيس إميل لحّود

بعد تعيينه مديرا عاما للامن العام بالانابة، زار العميد الياس البيسري الرئيس السابق للجمهورية العماد اميل لحود في منزله، وكان حديث في الشأن العام. وتمنى الرئيس لحود للعميد البيسري التوفيق في مهمته الجديدة التي تتطلب جهدا استثنائيا في هذه الظروف الصعبة التي يمر فيها لبنان.